

محضر مستنسخ غير منقح

لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة 633

الاثنين 3 نيسان/أبريل 2000، الساعة 15/00  
فيينا

الرئيس: السيد كوبال (الجمهورية التشيكية)

نستأنف الآن النظر في البند الثامن من  
جدول الأعمال.استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية الخمسة  
التي تحكم الفضاء الخارجي (تابع) (البند 8 من  
جدول الأعمال)الرئيس: كما ذكرنا هذا الصباح، فانني أنوي  
أن أختتم بحث هذا البند في اجتماع بعد ظهر اليوم.  
وبالتالي فاني أحث الوفود الراغبة في الادلاء ببيانات  
بشأن البند الثامن أن تدرج أسماءها على قائمة  
المتحدثين عند الأمانة في أقرب وقت ممكن.على قائمتي وفد واحد، وفد اليونان. تتذكرون  
أن مندوب اليونان طلب اتاحة فرصة الحديث بالنسبة  
له بالنسبة للبندين الرابع والسادس رغم اختتامنا بحث  
هاتين النقطتين. ولكن نظرا لأنه احتفظ لنفسه بهذه  
الفرصة وأنتم وافقتم فسوف نسمح له أن يتكلم ليس  
فقط عن البند الثامن بل أيضا عن البندين الرابع

افتتحت الجلسة الساعة 15/15

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة الثالثة والثلاثين  
بعد السمتة للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة  
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.وقبل أن نستأنف بحثنا لبنود جدول الأعمال  
أود أن أسترعي انتباه المندوبين الى محتويات ما  
يسمى بـ "اللاورقة" والتي وزعت على جميع الوفود  
بعد ظهر اليوم.اللاورقة هذه جاءتنا من الأكاديمية الدولية  
للملاحة الفلكية وهي منظمة تتمتع بمركز المراقب  
وذلك بإذن من اللجنة وهي تعكس النتائج المقيمة  
لاستبيان عن حطام الفضاء وزعته الأكاديمية على  
أعضائها. وقد طلبت الأكاديمية أن توزع هذه  
المعلومات على اللجنة الفرعية القانونية في هذه  
الدورة وذلك لعلم المشتركين.أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها 27/50 المؤرخ في 6 كانون الأول/ديسمبر 1995،  
توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها  
التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر  
الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى  
مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.كما أن التصويبات لا تدخل الا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في  
نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون  
أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة الترجمة والتحرير: Chief, Translation and Editorial  
Service, Room D0708, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria  
وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

الأنشطة والتكنولوجيات الفضائية ومع أنشطة الشركات الخاصة الوطنية ومتعددة الجنسيات علينا أن نعترف بأننا نحتاج الى تعريف للفضاء الخارجي وعلينا أن نعين حدوده وهي مسألة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

لقد شاهدتم يوم الخميس الماضي على شاشات التلفزيون أول محاولة تكالبت بالنجاح لصاروخ من الناسا يشبه كثيرا صاروخ همرز الأوروبي والذي ينتقل الى ارتفاع يبلغ 11 الى 15 كيلومترا ويرمي الى تقديم المساعدة الارشادية الملاحية بالنسبة للمركبات الفضائية أو للملاحين الفضائيين في حالة وقوع العطل أو الحوادث.

وأنتم تعرفون أننا نهتم بمشروع كبير لاقامة نظام للاتصالات للبحث الاذاعي يقوم على أنواع معينة من المناطق من نوع زيبيلين وهي تعمل على نطاقات تردد من 20 الى 40 جيجا هرتز والتخصيص المطلوب معروض على الاتحاد الدولي للاتصالات (الآيتيو).

وهناك فراغ قانوني نتيجة تطبيق قواعد قانونية متضاربة في هذه المجالات. ونحن لا نعرف بالطبع ما هي نتائج الاستبيان الذي وزع علينا. وفي حالة عدم وضع تنظيم معين لهذه الأنشطة فسوف نضطر أن نعيد النظر في مواقفنا السابقة بالنسبة لتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده.

بالنسبة لمشكلة المدار الثابت وقد ناقشنا هذا الموضوع منذ ربع قرن، هنا أشعر بشيء من الارتياح ازاء الحل الوسط المرضي الذي أسهم في انجازه كل من فرنسا وكولومبيا واليونان. ان كل الدول سواء كانت نامية أو متقدمة عليها أن تحضر مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات لكي تحسن من استعمال المورد الطبيعي الذي يوفره المدار الثابت بالنسبة للأرض خدمة لشعوب العالم.

ونود أن نذكر أن اليونان وبالأخص منذ الدورة الخامسة والثلاثين لدورتنا هنا وكذلك منذ المؤتمر السادس عشر للمفوضين في الاتحاد الدولي للاتصالات، أيدت اذا اليونان استعمال الفضاء الكهرومغناطيسي كمورد طبيعي فريد من نوعه يعد تراثا للبشرية. وبالتالي لا يمكن أن يُسمح بأي

والسادس. وربما تستطيع أن ترجئ بيانك بالنسبة للبند العاشر لكي نعود الى هذه النقطة في وقت لاحق. اذا، 4 و 6 و 8.

تفضل مندوب اليونان.

**السيد كاسابوغلو (اليونان):** أهناك على اعادة انتخابك وذلك أهني السيدة ماز لان عثمان والدكتور كاماتشو لتعيينهما لرئاسة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وأود أن أعبر عن تقديري لتقرير السيدة عثمان بخصوص اسهام المكتب في الأنشطة التي تهتم بها لجننتنا الفرعية.

أعترف أن الوقت قد حان لكي نعيد تقييم دور المكتب. ولا ينبغي لهذا المكتب أن يقتصر على خدمات الأمانة بالنسبة للجنة وبالنسبة للجننتين الفرعيتين. ونحن نحرص بالطبع على الاستعمال الرشيد والفعال للمدار الثابت بل أكثر من ذلك نحرص على الاستعمال الرشيد لوقتنا الثمين. وبالتالي لن أدلي ببيان عام وبالتالي أرجو منك ومن الزملاء أن يرجعوا الى بياني العمومي الذي أدليت به منذ شهر أمام اللجنة الفرعية العلمية والتقنية ووزع نص على المندوبين. في هذا النص تجدون مواقف اليونان ازاء التعاون الدولي في مجال الفضاء والحطام الفضاء والمدار الثابت بالنسبة للأرض وتنظيم أعمال اللجنة ولجننتها الفرعيتين.

بالنسبة للبند الرابع: حالة المعاهدات الدولية التي تحكم استخدامات الفضاء الخارجي، هذا موضوع روتيني. فبحث هذا البند لا يسهم كثيرا في تطوير القانون الدولي للفضاء. ويقتصر ذلك على تقديم آخر موقف بالنسبة للتصديق أو الانضمام الى المعاهدات الخمس دون بحث الأسباب التي تجعل هذه الصكوك الدولية ما تزال تفتقر الى الانضمام العالمي. ولو بقينا مكتوفي الأيدي على هذا النحو وما لم نقبل على تقييم البيانات ونحل هذه الظواهر فانني أتساءل ما هي قيمة هذه الاحصاءات التي تأتينا. وهنا فقد قدمت اليونان اقتراحا عاما 1982 أو 1983 لكي ندرج قائمة التصديقات مع ما يرد أيضا بالنسبة للبند العاشر.

والآن أود أن أتحدث عن البند السادس: تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده. وأمام تطور

نطلب من اللجنة الفرعية القانونية بما أنها من الناحية المؤسساتية هي المحفل الدولي السياسي الممتاز والأنسب لكي ينظر في هذه الاشكالية القانونية الخاصة بأنشطة الانسان في الفضاء.

نطلب اذاً من اللجنة أن تضطلع بدورها الأساسي وأن تلبي الرسالة النبيلة الدولية الأصلية التي أوكلت إليها وأن تكرر هذا العمل ولكن بجدية كبيرة وتتنظر في كيفية التعمق في المشاكل الكبيرة من جراء تطبيق هذه المعاهدات الدولية بما في ذلك أيضاً هذه المعاهدات الخمس نظراً لهذه التغييرات التكنولوجية والجيوسياسية الكبيرة التي شهدناها منذ وضع أول معاهدة للفضاء. وان لم تكن اللجنة الفرعية القانونية هي المحفل العالمي المناسب لمناقشة هذه المشاكل الشائكة والصعبة للطعام الفضائي للأجسام الفضائية الجوية لاستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء لعدم تطبيق اتفاقية القمر لمفهوم دولة الاطلاق لكافة الأنشطة والمسؤولية التي يجب أن تضطلع بها الشركات الخاصة للعلاقة بين القانون الدولي العام الخاص بالفضاء والقانون الخاص، خاصة فيما يرتبط بالملكية الفكرية والصناعية. وكذلك مسألة توحيد وتطوير قواعد قانون الفضاء وكذلك مواضيع أخرى، عندئذ أتساءل أين هو المكان الذي يجب أن نتكلم فيه عن هذه المواضيع؟ في الأروقة، المقاهي، أو مطاعم مركز الأمم المتحدة في فيينا أو حتى في المقاهي التقليدية التي تعرفها فيينا.

ان لم يكن هناك من نية مخفية لدى بعض الدول لتقلص دور اللجنة الفرعية القانونية كي تتمكن هي من أن تعمل على الساحة الدولية من دون أي التزامات أو قيود قانونية تفرض عليها وفي مجال غير منظم أبداً. عندئذ علينا أن نعمل هنا جميعاً معاً لكي ننعش اللجنة الفرعية القانونية ونتركها حرة في مسارها المؤسساتي والدستوري الذي حدد لها منذ 40 عاماً، حيث خلال هذه الفترة تمكنا من انشاء مدونة لكافة القوانين الفضائية بشكل استثنائي. لأنه من جهة أخرى، ان كل من يساهم في التمويل في العالم وكل من يدفع الضرائب ليس مضطراً هنا لكي يرى ممثلي الدول الأعضاء في كوبوس يقضي فرصاً ممتعة على حسابهم في ربيع فيينا.

لا أعتقد أنه سنحتاج هنا الى حجة أخرى لنبيين أهمية ادخال هذا الموضوع وذلك في الظروف

اغتناب لهذا المورد من جانب أي جهة أو أي دولة وهذا ينطبق أيضاً على كل أنواع المدارات الأخرى والأجرام السماوية أو الأجسام الفضائية في الفضاء القريب أو البعيد. ان الدول ليس لها الا حق النفاذ الى الترددات الراديوية والمدارات الساتلية بشرط استغلال هذا المورد بطريقة منصفة ورشيده واقتصادية وفعالة.

البند الثامن: دراسة المعاهدات الدولية الخمس التي تحكم استخدامات الفضاء. تشرفت في السنة الماضية برئاسة فريق عامل عكف على دراسة هذا الموضوع. ان ثمرة أعمال هذا الفريق كانت موضع تقدير من اللجنة الفرعية القانونية، وقد انعكس ذلك في تقرير اللجنة الفرعية عن دورتها الثامنة والثلاثين وتقرير الكوبوس عن الدورة الثانية والأربعين. ومع ذلك ورغم أن الخطة الثلاثية للمكسيك تنتهي في هذه الدورة، فالمضمون في حد ذاته ما يزال قائماً لأن الدراسة السطحية التي تمت في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية العلمية والتقنية لا تكفي، وبالتالي فعلياً ألا نضع حداً زمنياً لدراسة هذا الموضوع. فهو أهم موضوع من المواضيع التي تبحثها لجنتنا الفرعية القانونية.

وينبغي أن ندرج نفس هذا البند ليس فقط في الدورة القادمة الأربعين بل أيضاً في الدورات اللاحقة لذلك وسوف نوضح هذا المطلوب فيما بعد. بند جديد اذاً ليدرج في جدول الأعمال.

سبق أن أشرنا الى أن اقتراح اليونان لا يعني أننا نريد أن نكرر بكل بساطة الأعمال التي قمنا بها حول هذا الموضوع خلال السنوات الثلاث الماضية نظراً الى أن مبادرة المكسيك كانت تهدف بشكل حصري الى السعي وراء الأسباب التي دفعت ببعض الدول على عدم التصديق على هذه المعاهدات الخمس وكذلك محاولة لتقديم آلية تضمن انضمام كافة الدول الى هذه الصكوك. ويرجى النظر هنا ومراجعة الوثيقة L.206/Rev.1، صادرة بتاريخ 4 نيسان/أبريل 1997 وخاصة الفقرات تحت عنوان النتائج المرجوة.

من البديهي أنا أتكلم عن عمل هنا آلي تقريباً أو وصفي حتى يحاول أن يغطي هذا البند الرابع من جدول أعمالنا الذي لم يكن في الواقع يطال مضمون المشكلة فعلياً، بل على العكس، يهدف اقتراحنا الى أن

**الرئيس:** أعتقد أنه سيكون من المفيد أن نستعرض بايجاز المقترحات القائمة كما وردت في مشروع جدول الأعمال. سأناقشها بندا تلو الآخر هذه القائمة التي أعدتها لنا الأمانة.

إذا حسب اتفاقنا بشأن جدول أعمال اللجنة الفرعية في العام الماضي لدينا أولاً بنود منتظمة. إذا، سيكون لدينا افتتاح الجلسة ثم بيان استهلاكي من جانب المدير ثم تبادل عام للآراء. هذا ما نراه عادة في كل جداول الأعمال. ثم لدينا البند المنتظم: حالة المعاهدات الدولية التي تحكم استخدامات الفضاء الخارجي وربما سنوسع هذا البند لكي يشمل على مواضيع أخرى، نوسع لنشمل ربما ما هو الآن البند الثامن إذا وافقتم، أي الصكوك القانونية الدولية الخمسة. هذا ما أثير في الأسبوع الماضي وأيده اليوم بعبارة صريحة ممثل اليونان الموقر في مداخلته. ثم لدينا وضع اتفاقية معاهدة القمر كما أشار ممثل النمسا وأيدته وفود أخرى.

ثم لديكم أنشطة الوفود وأنشطة الدول حول قانون الفضاء، ثم مسائل مرتبطة بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض واستخدامه، بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستخدام الرشيد والعاقل للمدار الثابت بالنسبة إلى الأرض دون مساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. إذا، هذا البند أيضاً سيقسم إلى جزأين كما طلبه وفد الاتحاد الروسي وهو مسائل مرتبطة من جهة بتعريف ورسم الحدود ومن جهة أخرى ننظر في استعمال المدار. ولكن لن ننشئ فريقاً عاملاً حول هذا الموضوع بالطبع.

ثم لدينا المسائل المنفصلة، بنود للنقاش، "single issues" مسائل منفردة للنقاش:

يمكن أن ننظر هنا في استعراض أو إمكانية تنقيح حتى المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. هذا هو البند الحالي ولكن تعرفون أن مناقشته ترتبط بنتائج الأعمال التي تقوم بها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية حول هذا الأمر. لذلك هذه المسألة تبقى مسألة مرتبطة بالقرار الذي سيتخذ.

التي ذكرتها، ندخل هذا الموضوع على أنه هو بند جديد على جدول أعمالنا في اللجنة الفرعية القانونية وذلك لتناقشه في دوراتها المقبلة بدءاً من العام المقبل. أعتقد أن الفرصة سانحة لكي نحتفل هكذا بالذكرى الأربعين لإنشاء اللجنة ولتقدير مساهمتها القيمة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وذلك لصالح البشرية جمعاء.

ان اليونان على استعداد للمساهمة مع كافة الوفود المهمة وكذلك مع المكتب من أجل وضع خطة عمل مفتوحة حيال هذا الموضوع.

**الرئيس:** أشكر ممثل اليونان الموقر وأشكره بالطبع على هذه الكلمات اللطيفة التي وجهها لكل من يجلس هنا إلى هذه المنصة.

لم يعد لدي من وفد يطلب الكلمة الآن حول هذا البند الثامن من جدول أعمالنا. هل من وفد آخر يرغب في التعقيب حول البند الثامن الآن في هذه المرحلة؟ لا. حسناً، بهذا نكون قد انتهينا من المناقشة في العمق، مناقشة البند الثامن: استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية الخمسة التي تحكم الفضاء الخارجي.

نستكمل الآن النظر في البند التاسع من جدول أعمالنا وهو مراجعة مفهوم دولة الاطلاق. هل من متحدث يطلب الكلمة حول هذا البند اليوم بعد الظهر؟ لا. لم يسجل أي وفد اسمه وأسأل هل من وفد يرغب في التعقيب على البند التاسع من جدول أعمالنا: استعراض مفهوم دولة الاطلاق؟ إذا، نستكمل النظر في هذا البند التاسع غدا صباحاً. بالطبع، لقد بلغكم رئيس الفريق العامل أنه بشأن هذا الموضوع بالذات هو سيستكمل أعماله غدا بعد الظهر.

نستكمل الآن النظر في البند العاشر من جدول أعمالنا.

**اقتراحات موجهة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة يراد أن تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأربعين (تابع) (البند 10 من جدول الأعمال)**

السيد كاسابوغلو (اليونان): إذا سمحت لي، أريد أن نميز بين من جهة البند الثامن الحالي مع اقتراحي. العنوان هو ذاته بالطبع: استعراض حالة الصكوك القانونية الدولية الخمسة، ولكن اقتراحي مختلف لأن اقتراح المكسيك وعمل المكسيك كان مجرد جرد وقائمة لسرد ما حصل. أنا ما أريد أن أقوم به هو أن ندرس كيفية تطبيق هذه المعاهدات في الدول وخارجها.

الرئيس: شكرا لك. فهمت اقتراحك، ولكنني أود أن أضيف إلا أنه فضلا عن موقفك الخاص حيال هذا البند كانت وفود أخرى قد أعربت عن رغبتها في تمديد النظر في هذا البند الثامن من جدول أعمالنا ليبقى على الجدول. وبالتالي يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كافة العناصر التي عرضت علينا ونرى كيف يمكن أن نقدمها عندما ننظر في هذا البند بالذات.

ثم لدينا بند ثان إذا في إطار خطة العمل: استعراض مفهوم دولة الاطلاق، هو البند التاسع الحالي وننظر بما في ذلك في كل ما يصدر عن الفريق العامل وخطة عمل حول هذا الموضوع.

ثم لدينا اقتراح ثالث وهو اقتراح الأرجنتين حول الجوانب التجارية للأنشطة الفضائية، مثلا، حقوق الملكية، التأمين والمسؤولية.

هذه هي المقترحات التي قدمت حتى الآن للجنة الفرعية وعلينا بالطبع أن نأخذها بعين الاعتبار لكي نرى كيف يمكننا أن نضع جدول أعمال دورتنا المقبلة. فنرى كيف يمكن للجنة الفرعية أن تنظر فيها. بالطبع علينا أيضا أن نناقش المقترحات التي يمكن للجنة الفرعية القانونية أن تنظر فيها في دورتها الحادية والأربعين وذلك في العام المقبل.

إذا، كانت هذه مجرد بعض الأفكار التي أردت أن أذكركم بها. أعرف أنكم على علم بها ولكنني أردت فقط أن أخص عليكم المواضيع التي طرحت على جدول أعمالنا. ولدي الآن وفدان يطلبان الكلمة، الأول أستراليا والثاني البرازيل.

- ثم لديكم بند آخر وهو النظر في وضع اتفاق أو معاهدة القمر، اقتراح قدمته أستراليا، إلا إذا أردتم أن تدرجوا في إطار مناقشة البند المنتظم المتعلق باستعراض حالة صكوك الفضاء.

- ثم لدينا استعراض للمعايير القائمة حول القانون الدولي المنطبق على الحطام الفضائي. هذا البند اقترحه الجمهورية التشيكية في بداية هذه الدورة. أوصى وفد الجمهورية التشيكية بالاحتفاظ بهذا البند على جدول أعمالنا.

- ثم لدينا بند آخر: استصوابية تطوير اتفاقية شاملة موحدة للأمم المتحدة حول قانون الفضاء الخارجي، وهذا اقتراح قدمه الاتحاد الروسي. وكما نذكرون اليوم صباحا ان ممثل الاتحاد الروسي فسر كيف يمكننا أن نعمل على هذا البند بالذات.

- ثم بند آخر: مسائل مرتبطة بحماية حقوق الملكية الفكرية والفضاء الخارجي، وهذا اقتراح قدمته ونظرت فيه حتى دولة جنوب افريقيا بشكل صريح، مع أن وفودا كثيرا كانت قد أشارت إليه. ولكن الاقتراح قدم صراحة من جنوب افريقيا.

ثم لدينا مجموعة من البنود التي سننظر فيها في إطار خطط العمل.

- أولا، استعراض حالة الصكوك الدولية القانونية الخمسة المنظمة للفضاء الخارجي. إذا، هذا بند دائم ويبقى بالطبع رهنا بقرار سيتخذ بشأن هذا البند بالذات.

- ثانيا، وهذا ما عرضه اليوم بعد الظهر، اقترح أن نجدد هذا البند ونضعه في جدول أعمالنا كبند جديد من دون فرض حدود زمنية، إذا، على مسألة استعراض الصكوك الدولية القانونية الخمسة.

اليونان طلبت الكلمة.

تصدق عليها أكثرية البلدان الناشطة في الفضاء. بالطبع لدينا ربما بعض الأسباب الوجيهة لهذا الأمر، ونود أن نستمع إليها وأنا سيق أن استمعت الى بعضها في مشاورات غير رسمية في الأسبوع الماضي. ولكننا نشعر أنه يمكننا أن نعمل على ما قمنا به في الماضي في السنوات الثلاث الماضية. ويمكن أن نحدد بعض العوائق التي دفعت بدول كثيرة الى عدم التصديق على اتفاقية القمر.

لذلك نريد ونطلب في أستراليا أن نكرس سنة واحدة على الأقل للنظر في هذه الاتفاقية ولننظر في بعض الخطوات التي تسمح لنا بتحسين الأوضاع. لا نقدم اقتراحا جذريا هنا، فقط مجرد نقاش، وأسنه واحدة، كي نسمح للجنة الفرعية القانونية أن تركز على المواضيع التي حالت دون تصديق واسع على اتفاقية القمر.

**الرئيس:** شكرا لممثل أستراليا على مداخلته حول البند العاشر من جدول أعمالنا وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل الموقر.

**السيد لوسيرو (البرازيل):** كما سنحت لي الفرصة في البند الثالث: التبادل العام للآراء، أن أعرب عن رأي البرازيل، نحن نرحب بالنهج الجديد الذي اعتمدها في جدول أعمالنا. ونرجو أن يحسن طريقة عملنا ليترجم عمليا بتعزيز لأنشطة اللجنة وتطوير وتوطيد لقانون الفضاء الدولي.

نحن نشاطر الرأي السائد الذي يفيد بأنه نظرا للتغيرات السريعة والتطورات الجديدة في تكنولوجيا الفضاء، فإن اطارا قانونيا حديثا ومناسبا لتنظيم أنشطة الانسان في الفضاء الخارجي هو ضروري اذا رغبتنا في أن نتقاضي أي تباين آراء أو ما يسمى باللغة الفرنسية "الأمر الواقع" عندما يكون الواقع مختلفا عن القانون وعندما نرى مشاكل قانونية تبرز نظرا لعدم تطبيق المعايير بشكل مناسب.

وفي هذا السياق، ان اللجنة القانونية في الكوبوس هي المحفل المناسب الذي لديه تفويض لينظر ويستعرض الاطار القانوني الخاص المرتبط بالفضاء. ان هذا العمل يجب أن يعزز بموجب أولويات حددناها بشكل مشترك. ونظرا للمستلزمات الجديدة التي حتمتها علينا آخر التطورات في مشاريع

**السيد كانان (أستراليا):** في مداخلات عدة في الأسبوع الماضي أعربت أستراليا عن اهتمامها في عرض بند منفرد للعام 2001 حول اتفاقية القمر، ووزعنا عليكم ورقة عمل غير رسمية حول هذا الموضوع. ويهمننا بالطبع اهتمام كافة الوفود كإيطاليا واليونان وكوريا وشيلي والاتحاد الروسي حول مسألة اتفاقية القمر وعلى أنه يمكن للجنة الفرعية القانونية أن تقدم مساهمة فيها. بالطبع تواجه هذه الاتفاقية عوائق تحول دون التصديق عليها بشكل واسع.

وتعتبر أستراليا أن لجنتنا الفرعية يمكن أن تلعب دورا في مواجهة هذه المشاكل وفي اقتراح مسائل لتجاوز هذه العوائق. وبالتالي بالرغم من هذا نرى كأن اللجنة الفرعية تغض النظر عن هذا الموضوع وترتكز فقط على اتقاات أخرى مرتبطة بالفضاء الخارجي.

بغض النظر عن الملاحظات التي أدلى بها ممثل اليونان، وفي مداخلات استمعنا إليها يوم الجمعة، ربما لم تكون لدينا من فرص أخرى لمناقشة هذه المسألة المتعلقة باتفاقية القمر غير الآن. وبالتالي ان لم تتمكن اللجنة الفرعية من التوصل الى توافق آراء من أجل تجديد النظر في البند الثامن أو دمج هذه المسألة في البند الرابع، عندئذ لن نسمح لنا أي فرصة أخرى لننظر في جوهر هذه المعاهدات الخمس التي تشكل هي أساس النظام الفضائي الدولي. وان الوضع الذي وصلنا اليه، وبما أن اللجنة الفرعية القانونية في الكوبوس هي المعنية هنا، وكما طرح سؤال ممثل اليونان اليوم وفي الأسبوع الماضي.

ان لم تكن لجنتنا هي التي ستستكمل مناقشة هذه المعاهدات، من هو وأي جهة ستقوم بهذا الأمر؟ لذلك نحن نرى أن هذا البند يسمح لنا بتبادل المعلومات حول آخر التوقعات والتصديقات والتدابير التي يمكن أن تتخذ على الصعيد الوطني لمواجهة هذه الأهداف. ونعتقد أن البند الرابع بطبيعته لن يدوم طويلا وهو فقط لأغراض تبادل المعلومات وليس للنظر بتعمق وتحليل في هذا البند.

إذا، من الناحية الأسترالية ان اتفاق القمر مع تسعة تصديقات فقط عليه يصرخ لنا لكي نلبي بعض الاهتمام. وكما أشرنا، خمسة صكوك قانونية دولية لم

نظرا لأن عددا كبيرا من المقترحات قدمت علينا بالنسبة الى جدول أعمال الدورة المقبلة، اسمح لي أن أطلب منك، حضرة الرئيس، ونطلب عبرك من المندوبين الذين سبقوا أن قدموا مقترحات، اذا أنت ارتأيته مناسبة، نجتمع بشكل غير رسمي لمناقشتها لتبادل الآراء حول هذه البنود لنرى ما ان كان هناك من تداخل في ما بين بعض البنود كي نتوصل الى نص مع أفكار محددة خاصة حول مسألة ادراج بنود جديدة على جدول أعمالنا.

**الرئيس:** شكرا على هذه المداخلة. في الواقع لم يعد لدي من متحدث آخر حول قائمة المتحدثين. وأسأل هل من متحدث يطلب الكلمة حول البند العاشر؟ نعم، ممثل جنوب افريقيا الموقر، تفضل.

**السيد مكو ماتيللا (جنوب افريقيا):** اقترحنا اليوم صباحا أن ننظر في مسألة الملكية الفكرية لادراجها في أعمالنا للعام المقبل. عرفنا نحن أننا سنفكر في هذا الموضوع ونقدم وثيقة حول هذا الأمر. ولكننا نتأسف لأننا شعرنا أن اعداد وثيقة مختصرة حول هذا الأمر قد تؤدي الى تشويه هذه الفكرة وسوء فهمها لأن جنوب افريقيا هنا لا تحاول أبدا أن تضع مجرد محاولة لتنفيذ ما ورد في التقرير الصادر عن مؤتمر اليونيسبيس الثالث، وخاصة اعلان فيينا الذي ورد في تقرير يونيسبيس الثالث.

وبالتالي لهذه الأسباب بالذات نحن نعتبر وكأننا نحاول هنا أن نبشر بأمور بديهية ومعروفة. لذلك لا نحتاج الى اعداد وثيقة حول هذا الأمر لأن هذا البند على كل حال هو من البنود التي اقترحت حلقة العمل حول قانون الفضاء ادراجه. ولديكم كل التفاصيل في تقرير مؤتمر اليونيسبيس الثالث الذي انعقدت في اطاره حلقة عمل حول قانون الفضاء. ثم كان لدينا حلقة عمل ثانية حول حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الخارجي التي حاولت أن تقدم مبرراتنا.

اذأ، ما أشير اليه هنا هو أننا نرغب فعلا في أن ننفذ ما أوصت به الدول الأعضاء التي حضرت مؤتمر يونيسبيس الثالث. ولكل من يحمل تقرير مؤتمر اليونيسبيس الثالث يمكن أن تروا هذه التوصيات في الصفحة 132 من تقرير مؤتمر يونيسبيس الثالث، بغض النظر عن أننا نعتبر أن هذه المسألة سبق أن عولجت في مكان آخر وبشكل

وتكنولوجيا الفضاء، بالطبع مع الأخذ بعين الاعتبار النصوص القانونية القائمة ذات الصلة والمبادئ أيضا. لذلك، ان البرازيل على استعداد لكي توافق مبدئيا على المبادرات التي قدمتها وفود لادراج بنود جديدة على جدول أعمالنا تواجه هذه الحاجات والأولويات التي حددناها بشكل مشترك.

وبشكل خاص، تود الحكومة البرازيلية أن ترى في جدول أعمال لجنتنا الفرعية بندا لمعالجة الجوانب التجارية للأنشطة الفضائية، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاركة اللاعبين غير الحكوميين كالشركات الخاصة. ان هذا المجال يحتاج الى نقاش مستفيض ليعزز تفهمنا حول هذه المسائل الواسعة النطاق، كمثلا، مسائل التأمين والمسؤولية وحقوق الملكية الفكرية في الفضاء الخارجي.

أما بالنسبة الى التعاون الدولي، فان المبادئ التوجيهية لأي تقدم يمكن أن يحرز في هذه المواضيع خاصة بالنسبة الى مسائل حقوق الملكية الفكرية يجب أن يكون عبر ثلاثة مستويات. أولا، أن نؤمن للبلدان النامية وصولا معقولا الى البيانات، البيانات التي نحصل عليها من هذه الأنشطة؛ ثانيا، تعزيز المنافع العرضية والجانبية؛ ثالثا، تعزيز نقل التكنولوجيات.

وفي الختام، وشارة الى ملاحظاتك في التمهيد لمناقشة هذا البند، ذكرت أنت مسألة الحطام الفضائي. يوافق الوفد البرازيلي على أن هذه المسألة يجب أن تدرج بشكل تدريجي في جدول أعمال لجنتنا الفرعية القانونية. ولذلك نحن نؤيد مبادرة الجمهورية التشيكية في هذا المجال.

**الرئيس:** شكرا لممثل البرازيل حول مداخلته على البند العاشر من جدول أعمالنا. وبهذا تكون قائمة المتحدثين قد انتهت. ولكنني أرى وفدا يطلب الكلمة. اليونان، تفضل.

**السيد كاسابوغلو (اليونان):** أولا، اسمح لي رسميا أن أقدم موقف اليونان حيال اقتراح الجمهورية التشيكية. يود وفدي أن يرفع هو أيضا ويساهم في هذا الاقتراح التشيكي كما ترغبون، اذا ارتأيتم أنه مناسب، نحن ننضم اذأ لاقتراح وفدك. ولدي اقتراح بسيط من الناحية الاجرائية فقط.

الفرعية على بساط البحث في دورتها الرابعة عشرة ويتم ذلك صباح غد على أية حال.

سوف أرفع هذه الجلسة للجنة الفرعية. ونظرا لأن هناك وقتا متاح لنا عصر اليوم، أحث السادة الوفود أن تستغل هذا الوقت وذلك بالدخول في مشاورات غير رسمية بهدف التوصل الى اتفاق على الاقتراحات التي طرحت بشأن البنود الجديدة في جدول أعمال اللجنة الفرعية في دورتها المقبلة. وأشدد على هذه النصيحة لكم جميعا. أولئك الذين طرحوا أفكارا جديدة عن جدول الأعمال وكذلك الوفود الأخرى، هذه الوفود عليها أن تتشاور فيما بينها لأنه علينا بالفعل أن نتوصل الى نتيجة بحلول غد ربما، أو ربما يوم الأربعاء.

أرجو أن تستغلوا هذه الفرصة المتاحة لكم الآن. وبامكانكم أن تستغلوا هذا الوقت وذلك لتناول الاقتراح الذي طرحه زميلنا الموقر من اليونان ولا سيما الوفود التي طرحت طروحات شبيهة بشأن بنود شبيهة. ولكن هناك بعض الاختلافات والترددات. على أية حال يمكن أن تتسقوا فيما بين هذه الاقتراحات وذلك حتى تتوصلوا الى اقتراح مشترك يمكن أن يطرح على بساط البحث في اللجنة الفرعية بصفة عامة. هذه هي نصيحتي على أية حال وهو مطلب الذي أتقدم به اليكم بكل تواضع.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة أود أن أحيط الوفود علما بجدول العمل غدا. فغدا صباحا سنتناول البند الخامس: معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية والمتعلقة بقانون الفضاء وذلك للسماح بتقديم عرض عن أنشطة اليونيدروا. وهذا أمر قد ذكرته من قبل.

وبمجرد أن ننتهي من دراسة البند الخامس، سوف نواصل دراسة البند التاسع وهو استعراض مفهوم دولة الاطلاق، ثم البند العاشر: الاقتراحات الموجهة الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بشأن بنود جديدة يراد أن تنظر فيها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأربعين.

هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على هذا الجدول المقترح؟ لا. رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 16/05

مناسب. فان حلقة العمل حول حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الخارجي وذلك في الصفحة 132 من تقرير مؤتمر يونسبيس الثالث تحتوي على جملة مثيرة للاهتمام. وأقتبس منها: "ولكن حماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها يجب أن ننظر فيها مع المبادئ القانونية الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة على شكل معاهدات واعلانات كتلك المرتبطة بمبدأ عدم استملاك الفضاء الخارجي."

نعتقد أن أي نظام عليه أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة عدم استملاك القانون الفضائي، وهذه مسألة نحن نعتبرها غير أليفة، ننظر فيها عادة بشكل تقليدي ولكننا يجب أن ننظر في هذا الموضوع من ناحية أخرى ونحيل هذه المسألة الى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة. ولديكم تفويض واضح في الصفحة 132 عندما هناك اشارة صريحة الى اللجنة الفرعية القانونية في التوصية هاء. تشير الى الأمم المتحدة وذلك عبر مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولجنة الكوبوس مع هيئتيها الفرعيتين. وبالتالي اذا كنا سننظر في هذا الأمر، فلننظر في التفويض والتوصيات التي أعطتنا اياها حلقة العمل التي انعقدت في مؤتمر يونسبيس الثالث.

بهذا، حضرة الرئيس، نعتقد أن الحكمة التي تحلت بها هذه الوفود عندما اجتمعت في تلك الحلقة هي مفيدة للغاية لهذا البند في حال قررتم ادراجه على جدول أعمالنا.

**الرئيس:** شكرا للممثل جنوب افريقيا الموقر على مداخلته. لقد ضمنت صوتك الى ما طرح من اقتراحات في العام الماضي بشأن تطوير القانون في القرن الواحد والعشرين وذلك فيما يخص حقوق الملكية الفكرية. وتم التطرق الى ذلك في اطار المؤتمر الثالث. وقد كان هناك ندوتان للعمل قد اقترحتا أن يكون هذا بند من بنود جدول أعمالنا. ليس لدي من الوفود من يطلب الحديث.

أتساءل هل هناك من يرغب الحديث الآن عن البند العاشر؟ لا أحد. اذا، سوف نواصل دراسة البند العاشر هذا والاقتراحات التي تقدم الى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وذلك بشأن البنود الجديدة التي سوف تطرحها الهيئات